التنافس الدولي في منطقة القرن الافريقي

م.د هديل حربي ذاري
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
hadeel@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تحظى منطقة القرن الافريقي بأهمية خاصة في سياسات القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من المقومات الاستراتيجية سواء ما يتعلق بموقعها الاستراتيجي او بالموارد والثروات التي توجد فيها. وهذه الميزة ضاعفت من حجم المغريات التي اثارت انتباه معظم الدول العظمى والكبرى، وجعلها مجالا خصبا لممارسة جميع انواع التأثير. وسمحت عوامل الضعف التي تعاني منها المنطقة كالصراعات الداخلية وانتشار ظاهرة الفساد والفقر وغياب الهوية الوطنية، بتدخل خارجي مؤثر في شؤونها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: القرن الافريقي ، الولايات المتحدة الامريكية ، الصين ، روسيا

International Competition in the Horn of Africa

Dr. Hdeel Harbi Thare

AL-Nahrain University / College of Political Science

Abstract

The Horn of Africa region has a special importance in the policies of the major powers that seek to achieve their interests, due to the strategic elements that this region enjoys, whether in relation to its strategic location or the resources and wealth that exist in it. This feature doubled the size of the temptations that attracted the attention of most of the superpowers and made it a fertile field for the exercise of all kinds of influence. The weakness factors that the region suffers from, such as internal conflicts, the spread of corruption, poverty, and the absence of a national identity, allowed for effective external interference in its internal affairs.

Keywords: Horn of Africa, United States of America, China, Russia

المقدمة

تُعدّ منطقة القرن الافريقي واحدة من اهم المناطق التي تتمتع بخصائص جيواستراتيجية عالمية، إذ احتلت أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، فضلاً عما تمتلكه من ثروات طبيعية. وهذه الخاصية جعلتها تحتل مكانة متميزة في إدراك القوى العظمى والكبرى، كما هو الحال مع جميع المناطق ذات الامتداد العالمي. وتضم المنطقة كلاً من الصومال واثيوبيا

وارتيريا وجيبوتي، وتستمد جزءا من اهميتها بسبب محاذاتها للبحر الاحمر، الذي يعدّ هو الآخر من اهم طرق المواصلات البحرية في العالم، كونه حلقة الوصل بين مناطق الانتاج النفطي (دول الخليج العربي، وإيران، والقرن الافريقي)، ومناطق الاستهلاك النفطي (الولايات المتحدة الامريكية، ودول الاتحاد الاوربي). وبذلك اكتسبت المنطقة أولوية في تأمين وتحقيق امن الطاقة العالمي. وللمنطقة أهمية قصوى كذلك في حسابات الصين التي انفتحت على القارة اقتصاديا، وروسيا الاتحادية التي تبحث عن مكانة دولية جديدة من خلال ابراز دورها في مناطق مهمة من العالم، بالإضافة الى القوى الاقليمية التي تسعى الى نفوذ في المنطقة كدول الخليج العربي وتركيا واسرائيل.

وعليه ، شهدت القارة الأفريقية ، ومازالت حالة من التنافس بين القوى الدولية والإقليمية المتفاعلة داخلها ، لاسيما في المناطق ذات المواقع الجغرافية الاستراتيجية وتلك الغنية بالموارد الطبيعية ، إذ تهدف القوى المتنافسة إلى تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية ، وتعزيز منظومة القيم التي تتبناها ، والضغط على الخصوم ، واحتكار مواقع النفوذ في القارة في هذا الجو المتضارب ، من المهم إلقاء الضوء على أبرز القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في إفريقيا ، ومحاور التنافس بينها ، وتحليل سلوك القوى المتنافسة في تلك المحاور وأثرها على مصالح الدول الأفريقية.

اهمية البحث : تنطلق اهمية البحث لعدة اعتبارات اهمها ؛ يتعلق بأهمية التعرف على ماهية القرن الافريقي ، اذ تتمتع هذه المنطقة بخصائص جيوبولتيكية مهمة ، نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يكتنف في جوفه موارد اقتصادية هائلة ، مما جعل القوى الدولية تتنافس عليها من اجل ايجاد موطئ قدم لها فيها ، لما مثلته المنطقة من عمق استراتيجي للدول المتنافسة ، ومورد مهم للثروات الطبيعية ، مما جعلها احد الاقاليم الحيوية في العالم .

اشكالية البحث : ينطلق البحث من اشكالية مفادها : " إن تزايد الاهتمام بمنطقة القرن الافريقي يرجع الى ما فرضه واقع المنطقة من تحديات ارتبطت بتفاقم الفوضى في دول المنطقة ، وتفشي القرصنة البحرية ، التي مثلت بمجملها تهديدا جسيما لطرق التجارة العالمية ، وعلى سلاسل التوريد العالمية ، فضلا عن اهمية المنطقة كونها تعد ممرا لاي تحركات عسكرية " ، وانطلاقا من ذلك تحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عن الاشكالية الاتية " **كيف يؤثر تقاطع المصالح مع اختلاف السياسات المعتمدة بين الاطراف الدولية المتنافسة على الوضع الاستراتيجي في افريقيا**" ، ومن هذه الاشكالية سنطلق في هذا البحث لمحاولة الاجابة عن التساؤلات الاتية :

١. ما هي الاهمية الجيوبولتيكية لمنطقة القرن الأفريقي ؟ .
٢. ما هي اهم القوى الاساسية المتنافسة في منطقة القرن الافريقي؟ .
٣. كيف كانت هذه المنطقة جاذبة لنفوذ القوى الدولية الكبرى فيها ؟ .
٤. ما هي السياسات اتبعتها الدول المتنافسة للتوسع في القرن الافريقي ؟ .

فرضية البحث : تكتسب منطقة القرن الافريقي اهمية بالغة الاهمية من الناحية الاستراتيجية ، اذ تتحكم في طرق التجارة الاقليمية والدولية ، وكذلك الملاحة المدنية والعسكرية ، لذا : " تزايد التنافس بين الدول للتوسع في هذه المنطقة الحيوية ، إذ من يسيطر على منطقة القرن الافريقي ؛ سيتحكم بحركة المرور البحرية المتجه نحو الخليج العربي والشرق الاقصى ، فضلا عن سيطرته على مواردها الطبيعية " .

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج التحليلي ، الذي نقف من خلاله على دراسة وتحليل سياسات الدول المتنافسة للتوسع في منطقة القرن الافريقي ، مع تسليط الضوء على مختلف الادوات التي تستعملها الدول للحفاظ على مصالحها في المنطقة ، ومن خلال دراستنا سياسات (الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا الاتحادية) ، اعتمدنا المنهج المقارن لضرورة المقارنة بين سياسات توسع القوى الكبرى المتنافسة .

المطلب الاول : ماهية واهمية القرن الافريقي

من أجل معرفة دوافع تنافس القوى الدولية للسيطرة على المواقع البحرية الاستراتيجية والممرات الملاحية ، من المهم الإشارة إلى الجغرافيا ، وما هية المنطقة التي تسعى الدول لاكتشافها ، او الوجود فيها ، أو السيطرة ، وهذا واضح في القرن الأفريقي.

إن خريطة القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية تضم مساحات الأرض الهائلة التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر والممتد إلى الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال ، إذ يمتد الساحل الصومالي من منطقة رحيتا الأرتيرية في خليج عدن إلى رأس غور دفوي، ومنها إلى حدود كينيا في منطقة تمثل طريقا مهما يربط شرق أفريقيا بالخليج العربي وبالقارة الآسيوية من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى، ويمثل من ناحية أخرى عمقا إستراتيجياً للامتداد الجغرافي المتصل دون انقطاع من مصر التي تمثل قناة السويس فيها المدخل الشمالي للبحر الأحمر ، وحتى باب المندب في الجنوب مرورا بالسودان وأرتيريا، وهذا الموقع أتاح لمنطقة القرن الأفريقي سهولة الاتصال والاحتكاك بمناطق العالم المختلفة، كما العربية (Debele, n.d.).

ويعد مصطلح القرن الأفريقي في جوهره مصطلح سياسيا ، لذلك لايوجد تعريف موحد للقرن الافريقي حتى الان ، لذلك هنالك عدة مفاهيم ورؤى سياسية وجغرافية وتاريخية وديموغرافية واقتصادية للمصطلح ، وكل باحث أو كاتب أو بلد أسبابه في تصنيف وتحديد أبعاد وحدود القرن الأفريقي ، في ظل هيمنة المصالح المطلقة للدول الكبرى ، ومدى رغبتها في الانخراط في القضايا الاقليمية ، فتارة يقال القرن الافريقي فقط ، وتارة القرن الافريقي الكبير الذي يشمل (اثيوبيا والصومال وجيبوتي واريتريا وكينيا واوغندا والسودان) ، ولدى البعض يمتد الى ما وراء ذلك (القصاص، ٢٠١٥) ، ودول القرن الافريقي تمثل فقط الدول التي تكون في شكلها المشترك على الخريطة شكل يشبه قرن وحيد القرن ؛ وهي الصومال وجيبوتي وإريتريا و اثيوبيا (شهود، ٢٠١٨، صفحة ٩٢) ، لذا تتعدد التعريفات التي تم إطلاقها على المنطقة ، إذ سمي بالقرن الأفريقي ؛ نتيجة امتداده داخل المياه بطريقة تشبه القرن ، وكأنه يشق الماء الى شطرين ، الشطر الشمالي هو البحر الأحمر ، والشطر الجنوبي هو المحيط الهندي ، ويقع في أراضي الصومال ، وقد يعمم هذا المفهوم اكثر ليشمل جميع البلدان المجاورة الجنوبية ، وهم جيبوتي ، وإريتريا ، في حين أن بعض الدوائر الجغرافية شملت إثيوبيا ، وتضيف دول أخرى مثل كينيا ، والسودان إلى المنطقة (الدسوقي، ٢٠١٨). ينظر الخريطة (١) .

خريطة (١) : دول القرن الافريقي

Sours: no name, what region is called the horn of Africa?, maps of world, geography, 2018, p1.

هذا الموقع المهم ، الذي اكسب القرن الافريقي اهمية حيوية جيواستراتيجية ، لاسيما مع سيطرته على اهم الممرات البحرية العالمية ، منح دوله خاصية التحكم في طريق التجارة

العالمي ، لاسيما تجارة النفط القادمة من دول الخليج المتوجهة الى اوروبا او الولايات المتحدة ، فضلا عن توافر العديد من الموارد الطبيعية منح المنطقة اهمية كبيرة ، مما جعل الدول الكبرى تتنافس من اجل الحصول على موطئ قدم فيها ، ويمكن حصر اهم دوافع التنافس الدولي حول منطقة القرن الافريقي بالاتي :

اولا : الموقع الاستراتيجي

اكتسبت منطقة القرن الافريقي اهمية استراتيجية جغرافية على المستووين الافريقي والدولي ، نظرا الى تأثيره في مصالح المجتمع الدولي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، بحيث يمتد على مساحة تتعدى (٢.٠٠٠.٠٠٠) كلم^{٢} ، وعليه يعد اقليما جغرافيا مهمه ، لاسيما فيما يتعلق بالحركة البحرية التي تعد اساس الحركة التجارية والعسكرية ، إذ تهيمن المنطقة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي في مضيق باب المندب ، الذي يعد مؤثرا في مدخله الشمالي في قناة السويس ، إذ يفصل منطقة القرن الافريقي عن آسيا البحر الاحمر بمتوسط عرض (٢٠٠كم) تقريبا ، وتقترب منها عند مضيق باب المندب بفاصل (٣٠كم) ، ثم تتلاقى معها عند قناة السويس بطول (١٧٠كم) تقريبا ، وتتميز بإطلالة شاسعة على المحيط الهندي شرقا ، وتمتد سواحلها الشمالية الشرقية على الساحل الغربي لكل من خليج عدن ، والبحر الاحمر وخليج السويس (بدوي، ٢٠١٨) ، مما جعلها عنصر جذب للقوى الكبرى ، والبحر الأحمر هو الشريان الذي يربط جميع أنحاء العالم ،إذ يعد همزة وصل بين المحيط الهندي والدول المطلة عليه في المشرق ، وشمال المحيط الاطلنطي الذي تطل عليه دول اوربا وامريكا ، إذ يمر عبر مضيق باب المندب في المتوسط نحو (١٢) مليون حاوية بضائع سنويا محملة بالغذاء ، والنفط ، والأسلحة العالمية ، فضلا عن كونها ممرا لاي تحرك عسكري قادم من اوروبا وامريكا بإتجاه الخليج العربي والشرق الاقصى ، كما انها الطرف الشرقي للقارة ، والمؤثرة في اي صراع بحري مستقبلي في المحيط الهندي (مركز مقديشيو للبحوث، ٢٠١٥).

فضلا عن ذلك ، تمتلك دول القرن الافريقي العديد من الموانئ البحرية ذات الاهمية الاستراتيجية من المنظور الدولي والاقليمي والمحلي ، إذ يوجد في اريتريا مينائي (مصوع) و(عصب) على البحر الاحمر ، ويوجد في الصومال مينائي (كيسمايو) على المحيط الهندي ، و(بربرة) بالقرب من مضيق باب المندب ، اما بالنسبة لدولة جيبوتي فيوجد فيها ميناء جيبوتي ، الذي يتوسط خطوط الملاحة الدولية والاقليمية (بدوي، ٢٠١٨، صفحة ١٠٣).

وتكمن القيمة الاستراتيجية لمنطقة القرن الافريقي كاحد مكونات اقليم البحر الاحمر في تماسها مع الشرق الاوسط والعالم العربي ، ومنطقة الخليج ، والمحيط الهندي ، هذا القرب

المكافئ من مناطق إنتاج النفط سواء في الخليج العربي اودول شرقي أفريقيا، وطرق ملاحتها إلى الدول الصناعية، أكسبها أهمية جيو- اقتصادية بجانب الجيو-سياسية لدى القوى الدولية والإقليمية وفي سياق من يتحكم في هذه المنطقة ، فإنه ستكون له السيطرة في خنق الملاحة في أحد أهمّ ممر مائي في العالم (جميل، موقع عربي ٢١، ٢٠٢١)، فضلا عن ذلك تموج هذه المنطقة بعدة صراعات عالمية واقليمية ، افرزت وضعا استراتيجيا مهما للبحر الاحمر ، الذي برزت اهميته في مناسبات عديدة ،منها حفر قناة السويس ، والصراع على امدادات الطاقة بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي ، واستخدامه من قبل اساطيل قوات التحالف في حرب الخليج الثانية ، وفي غزو افغانستان واحتلال العراق ، الامر الذي ادخل البحر الاحمر ضمن حسابات الامن القومي للدول المطلة عليه ، لاسيما المملكة العربية السعودية ، ومصر ، و"اسرائيل" ، مع اختلاف التوجهات السياسية ، وتباين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول (بدوي، ٢٠١٨، صفحة ١٠٣). لذا يعد البحر الاحمر صمام الأمان لأمن الدول العربية و الأفريقية المشاطئة للبحر ، وعليه فإن اي مخاطر وتحديات التي تحيط بهذه المنطقة ، يمكن أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن بلدان المنطقة ، فضلا عن تأثيره على سلاسل التوريد العالمية.

نتيجة لتلك الاهمية فإن الدول الغربية ومنذ القرن الخامس عشر ترابط قريبة من منطقة القرن الأفريقي وترفض مغادرتها، وذلك لأهميتها الإستراتيجية وإطلالها على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية، بل أنَ تنافس الدول الأوروبية على النفوذ في هذه المنطقة ، قد عكس نفسه على زيادة حدة التنافس وتجدده في كل القارة الإفريقية، فلا الدول الغربية غادرت عقلية الطامع، ولا الأفارقة تهيأ لهم الاستقلال بقرارهم عن عواصم القرار الغربية (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨)، فضلا عن توافر عدة عوامل سهلت الوجود الاجنبي في هذه المنطقة اهمها ، فإقتصاديا تشير مؤشرات اقتصاد دول القرن الافريقي الى تراجع معدل النمو ، وانخفاض اجمالي الناتج المحلي من الصناعة والزراعة ، مع تفاوت واضح بين الصادرات والواردات لهذه الدول ، وارتفاع الدين العام الخارجي، فضلا عن الفساد الذي يسود معظم الدول الافريقية ، اما سياسيا فإن دولتين من دول القرن الافريقي (الصومال وجيبوتي) تنتمي الى جامعة الدول العربية والدولة الثالثة (ارتيريا) عضوا في الاتحاد الافريقي ، وليس لاي من الدول الثلاث ثقل سياسي يتيح لاي منها وزن مميز داخل القرن الافريقي ، فضلا عن ان الموقف الاجتماعي والديمغرافي يشير الى عدم ترابط قبائل وشعوب دول القرن الافريقي ، نتيجة الحملات الاستعمارية الغربية ، لاسيما من قبل (فرنسا ، ايطاليا ، بريطانيا) ، التي ادت الى طمس الهوية الافريقية (مركز مقديشيو للبحوث ، ٢٠١٧) ،

ما ادى الى زيادة أزمات وضعف دول القرن الافريقي ، الأمر الذي أوجد مبررا وحججا سياسية وأخلاقية للتدخلات الأجنبية.

ثانيا : العامل الاقتصادي

تكتسب القارّة الأفريقية اهميتها الاقتصادية بوصفها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار الثمينة ، فضلا عن موقعها الاستراتيجي ، ما جعلها اهم محاور التنافس بين القوى الدولية والاقليمية (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨) ، لذا تسعى الدول المتنافسة للفوز بحصة كبيرة من تلك الموارد ، فضلا عن الانفتاح على السوق الافريقية الواسعة (١.١ مليار نسمة) ، إذ تعد القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠ مليون كلم٢ ، كما تشكّل ما نسبته قرابة الـ ٢٠% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية ، وتمتلك القارة الافريقية ما يقارب ٣٠% من حتياطي الثروات المعدنية بالعالم ، إذ تحتل المرتبة الاولى عالميا في انتاج البلاتين والالماس والذهب ، كما تعد المنتج الاول عالميا لليورانيوم ، كما تسهم بنحو ١١% ، من إنتاج النفط في العالم (شبانة، ٢٠١٧). اما بالنسبة للمياه ، تشير التقديرات إلى أنّ القارّة تمتلك حوالي ٤ آلاف كلم مكعب من مصادر المياه العذبة المتجدّدة في السنة، أي ما يوازي حوالي ١٠% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة قياسا بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم (شبانة، ٢٠١٧) . على سبيل المثال ترفد الهضبة الإثيوبية النيل بما يعادل ٨٥ % ، من موارده المائية، كما يرجح وجود احتياطات كبيرة من البترول والغاز والبوتاسيوم ومصادر الطاقة الأخرى، ومعادن نفيسة في المنطقة ، فضلا عن ما يحويه البحر الأحمر من الثروة المعدنية والسمكية ، التي لم تستغل حتى الآن على الوجه الأمثل (مصيلحي، ٢٠٢٠) ، كما تعد المنطقة سوقا اقتصاديا واعدا لضخامة عدد سكانها، إذ وفقا لتقديرات عام ٢٠١٤ ، يبلغ عدد سكانها نحو ١١٥ مليون نسمة (جميل، موقع عربي ٢١ ، ٢٠٢١)، فضلا عن جود موانئ كثيرة في المنطقة يمكن النفاذ عبرها إلى الأسواق الكبيرة، وفي نفس الوقت قد تكون موانئ منافسة أو مساعدة لموانئ كبرى في الإقليم ، كل هذه العوامل مجتمعة تعطي المنطقة أهمية جيو– اقتصادية لا تقل أهمية عن الجوانب الجيو– سياسية والأمنية فيها.

نستنتج مما تقدم ،انه نظرا للاهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي ، وكذلك الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، تهيأت مسوغات لزيادة التدخلات الدولية من أجل السيطرة والنفوذ، لذا اجتذبت صراعات المصالح العديد من القوى الدولية الأخرى على رأسها الصين، وروسيا، وإيران، والهند، واليابان، فضلا عن القوى الغربية ذات المصالح التقليدية، وإسرائيل ،

وعليه تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي في منطقة القرن الأفريقي بصورة ملحوظة وفق منظورات جديدة ، تتجاوز أهمية هذه المنطقة الجغرافية بوصفها منطقة ربط للتجارة الدولية وتشرف على مناطق إنتاج ونقل النفط ، لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة والنفوذ النظام الدولي الجديد التي وضعت بعد نهاية الحرب الباردة .

المطلب الثاني : السياسات التنافسية الدولية في منطقة القرن الافريقي

تحظى منطقة القرن الافريقي بأهمية خاصة في سياسات تحقيق مصالح القوى الكبرى لتحقيق اهدافها في القارة ، لذا اختلفت سبل وادوات تحقيق تلك الاهداف هناك وفقا لطبيعة متغيرات النظام الدولي ، وواقع تطور الاوضاع الاقليمية السائدة بالقارة ، وارتباطا بما تتمتع به منطقة القرن الافريقي من موقع جغرافي وجيواستراتيجي يوفر الاشراف على المعابر الدولية ، فضلا عن اهميتها الاقتصادية ، ونظرا لتنافس العديد من القوى الدولية والاقليمية على المنطقة ، سيتم التطرق الى اهم السياسات التنافسية للدول الكبرى في المنطقة كنماذج مختارة ، وكالاتي :

اولا : السياسة الأمريكية

تحتل منطقة القرن الأفريقي مكانة مهمة في مدركات صانع القرار الامريكي ، ليس بفعل ما تتمتع به من ثروات هائلة وموقع جغرافي استراتيجي حيوي يجعلها تتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة ؛ هي البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، ما جعلها حلقة وصل بين شمال العالم وجنوبه من ناحية، وبين شرقه وغربه من ناحية أخرى ، وانما نظرا لما تواجه دول القرن الافريقي من تحديات تعاظمت خلال السنوات الماضية ، خلقت مساحة للتعاون بين دولها وعدد من القوى الاقليمية والدولية التي اهمها (الصين وروسيا الاتحادية) ، ما دفع الولايات المتحدة ، لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها (china power, 2016)، لاسيما مع التراجع الذي اصاب السياسة الامريكية تجاه المنطقة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد انحسار المد الشيوعي، وافتقار السياسة الامريكية إلى الإستراتيجية والتماسك ، الذي يعود لسببين أساسيّين : (Negatu, 2022)

١. إهمال الولايات المتّحدة لمصالحها الحيوية في القارة من جهة.
٢. إهمالها مصالح الدول الأفريقية التي أصبحت تلتفت إلى قوى أخرى لتحقيق الشراكة معها ضمن معطيات أفضل ووفق رؤيتها.

هذا التراجع الامريكي دفع الصين الى تكثيف وجودها في القارة الافريقية ، ما احدث صدمة لدى الأوساط الأمريكية ، فبدأت السياسية الامريكية تؤكد على ضرورة إعادة الوجود الامريكي

في هذه القارّة ، لذا بدأت منطقة القرن الأفريقي تحظى باهتمام امني كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما مع عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة ؛ نظرا لتفاقم حدة الصراعات والحروب الاهلية ، والنزاعات الحدودية بين دول المنطقة وبداخلها ، فضلا عن مشكلات الفقر والتخلف وانهيار مشروع الدولة الوطنية ، مما عمل على توفير البيئة المؤاتية والخصبة لانتشار وتمدد الجماعات الإرهابية ، وعليه تم إعادة تركيز الاهتمام الأمريكي بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية – بما في ذلك تفجيرات السفارة الأمريكية ١٩٩٨، في كينيا وتنزانيا ، وهجمات ١١ إيلول – وحوادث القرصنة البحرية ، اذ أصبح الهدف الأعلى للسياسة الامريكية تعطيل المتطرفين الإسلاميين المحليين المرتبطين بشبكة جهادية عالمية ، وعليه انطلقت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للحضور في المنطقة (Negatu, 2022) ، لاسيما و إن المنطقة تضم بعض التنظيمات التي وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية، مثل: (الاتحاد الإسلامي الصومالي، وحركة الجهاد الإسلامي الأرتيري، والجبهة القومية السودانية) ، لذا أدخلت الولايات المتحدة القارة الأفريقية بقوة في أجندتها الأمنية بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ، والحرب على "الإرهاب" ، وشهد العام ٢٠٠٢ ، بداية تفعيل الاهتمام الأمريكي ، اذ قام الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بزيارة لخمس دول أفريقية دفعة واحدة ، ومن أجل مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في المنطقة ، اتجهت الولايات المتحدة، إلى تأسيس القوة المشتركة مع دول القرن الأفريقي، في التاسع عشر من تشرين الاول عام ٢٠٠٢، بأمر من وزارة الدفاع الأمريكية ، ومقرها جيبوتي وهدفها منع التهديدات النابعة من الصومال وكينيا واليمن والتعامل معها، وكذلك مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا ، وتضم جيبوتي وإريتريا، وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا وأوغندا (Lahtinen, n.d.). ثمّ تم تأطير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه القارة بطرح مشروع "أفريكوم" في العام ٢٠٠٧، وهو ما قالت عنه الولايات المتحدة بإنه مشروع لنشر الاستقرار وزيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الأفريقية، الذي من شأنه أن يعطي أيضا الولايات المتحدة مزيدا من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في أفريقيا .

واستكمالا للتوجه الامريكي ، وفي إطار تعزيز تواجدها الامني والعسكري في منطقة القرن الأفريقي ، وحرصها على الحفاظ على تمركزاتها في المواقع الاستراتيجية المهمة ، اذ تتمحور السياسة الامريكي في المنطقة حول الانتشار على رؤوس المضايق وفي محيطاتها لضمان سلامة التجارة العالمية ، لذا عملت الولايات المتحدة على توثيق الصلة مع جيبوتي ، التي ابدت ترحيبها وموافقتها على وجود القواعد الاجنبية فيها ، وعليه أنشأت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية فيها عام ٢٠٠٢، تقع جنوبي مطار "أمبولي الدولي " ، وهي قاعدة الاسطول الخامس

للجيش الامريكي " ليمونيه" ، وبها ما يزيد عن ٢٠٠٠ جندي أمريكي، وتمثل هذه القاعدة نقطة انطلاق عمليات مكافحة الإرهاب ، التي ينفذها الجيش الأمريكي في الصومال، ضد "حركة شباب المجاهدين" المسلحة ، وفي اليمن ضد الحوثيين (شهود، ٢٠١٨)، فضلا عن الحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية ، وبالرغم من ان قاعدة ليمونير العسكرية هي القاعدة الامريكية الوحيدة المعلن عنها رسميا على مستوى القرة الافريقية ، الا ان هنالك قواعد صغيرة غير معلن عنها ، وبحسب تقارير إعلامية ، يتواجد في كينيا قاعدتا " ميناء ممبسة البحري ونابلوك" ، وفي إثيوبيا تمتلك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية للطائرات بدون طيار في منطقة "أربا مينش" منذ عام ٢٠١١، وتستخدم القاعدة الطائرات للاستطلاع والتجسس ، كما تضم الصومال قاعدتين امريكيتيين في ميناء البربير ، وفيما بعد تم نقلها الى جيبوتي(Jenkins, n.d.) .

فضلا عن ذلك ، تأتي التحركات الامريكية بموازاة التحركات الصينية للاستحواذ على موانئ عدن كنقطة رئيسة على خط الحري التجاري ضمن مبادرة " الحزام والطريق الصينية " ، لذا سعت الولايات المتحدة لمحاصرة النفوذ الصيني المنطقة ، لاسيما مع توقيع (٣٩) دولة أفريقية على مبادرة الحزام والطريق وهو ما ينذر بخطر لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهله ، لذا عملت على وقف التمدد الصيني على عدة جهات؛ فمن ناحية زادت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في شرق ووسط القارة وعلى سواحلها لمكافحة التواجد العسكري الصيني المتزايد هناك، ومن ناحية أخرى بدأت أمريكا في شن حرب دعائية ضد الوجود الصيني في إفريقيا عموما، حيث بدا أن المسؤولين الأمريكيين أكثر استعدادا من أي وقت مضى لانتقاد السياسات الصينية في دول القارة وتوجيه اتهامات مباشرة تتراوح بين أن الصين تعتمد في أساليبها على وسائل غير تنافسية مثل رشوة المسؤولين لكي يقدموا تسهيلات للشركات الصينية، أو أنها تتعمد إغراق الدول الإفريقية الفقيرة بالديون حتى يسهل السيطرة عليها فيما بعد، أو أن النموذج الصيني يساهم في تقويض الديمقراطية وسوء وضع حقوق الإنسان ، من خلال تقديم الدعم إلى أنظمة ديكتاتورية تعتمد على قمع شعوبها للاستمرار في السلطة ، ويبدو من تصريحات المسؤولين الأمريكيين أن هذا التوجه نحو مقاومة وحصار الوجود الصيني المتزايد في القارة سيستمر في المستقبل المنظور، وقد يشهد تصعيدا إذا ما حاولت الصين تحجيم هذه الجهود (china power, 2016).

فضلا عن ذلك ، هنالك هدف اقتصادي امريكي في المنطقة ، يتمثل بالحفاظ على تأمين امدادات النفط والغاز والذهب والمياه للولايات المتحدة الامريكية ولحلفائها ، الى جانب ذلك ، فأن

المنطقة تعد فرصة استثمارية مهمة لرجال الاعمال الامريكيين ، اذ عملت الادارات الامريكية المختلفة على تعزيزها من اجل تنفيذ خطتها الاقتصادية تجاه المنطقة ، التي تهدف الى دفع عملية الاندماج الافريقي في الاقتصاد العالمي عبر تطبيق مفاهيم الشراكة الامريكية – الافريقية، التي تقوم على احلال مرحلة التبادل التجاري محل المساعدات المالية ، لاسيما تجاه الانظمة التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي ، وفقا للتصور الامريكي ، مثل النظام الاثيوبي بزعامة آبي احمد الذي يعد الحليف الاقوى والاهم في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة (سعد، ٢٠١٩) .

وعليه تعددت السياسات الامريكية التي تستند عليها لترسيخ نفوذها في منطقة القرن الافريقي اذ تمثلت في : (سعد، ٢٠١٩، صفحة ٢٧)

١- العمل على بناء حلفاء وفاعلين في منطقة القرن الافريقي ، ابرزهم الحلف الاثيوبي الذي يعد الحليف الاقوى والاكثر نفوذا في المنطقة .

٢- انتهاج سياسة عالمية لمكافحة الارهاب ، تكون فيه منطقة القرن الافريقي احد اركانها ، اذ تسعى الولايات المتحدة الى ترسيخ نفوذها في المنطقة ، الذي تجلى بوضوح في البيان الذي صدر عن القيادة الامريكية (افريكيوم) ، في ٢١ تموز في العام ٢٠١٩ ، الذي عرضت فيه الولايات المتحدة على الصومال تقديم الدعم لها في حربها ضد حركة الشباب الصومالية القائمة منذ سنوات ، هذا البيان جاء بالتزامن مع قرار انسحاب القوات الافريقية التابعة للاتحاد الافريقي من الصومال نهاية العام ٢٠٢٠ .

٣- مثل تحدي عدم الاستقرار وانهيار الدولة الوطنية الى اتاحت الفرصة للولايات المتحدة في فرض نفسها وتعزيز تواجدها في المنطقة عبر الادوات العسكرية ، والدبلوماسية ، والاستخبارتية.

ومع توجه دول القرن الافريقي في عام ٢٠٢٠ ، الى تشكيل تكتل إقليمي جديد (تعاون دول القرن الأفريقي) مع جيران آخرين ربما ينضمون إليه لاحقًا ، بعد ان وافقت كلا من إثيوبيا وإريتريا والصومال ، على انشاء كتلة إقليمية داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) – مبنية على تقارب المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الأولويات السياسية والعسكرية والأمنية ؛ فرض على الولايات المتحدة ابداء اهتماما اكثر في المنطقة كجزء من إستراتيجية المشاركة في القرن الافريقي ، كما دفع الواقع الجديد الولايات المتحدة الى أن تركز على تعزيز قدرة الهيئات الإقليمية التي تقودها أفريقيا مثل (الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية) ، إذ تعمل مثل هذه المؤسسات على تطوير وفرض معايير الحكم الرشيد ، ومواجهة جماعية للاعتداءات على الديمقراطية والأنظمة الدستورية ، وفي هذا السياق ركزت ملاحظات بايدن في قمة الاتحاد

الأفريقي في فبراير/شباط عام ٢٠٢١ ، على السياسة الخارجية الامريكية المفروض اتباعها ، إذ أعلنت الإدارة الامريكية عن تركيز سياستها على مكافحة الإرهاب ، وتغير المناخ ، والوباء ، والديمقراطية الشاملة والحكم الدستوري ، وإعادة بناء اقتصادات ما بعد COVID ، مع التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار المتبادل (Negatu, 2022).

وبشكل عام ، تختلف إستراتيجية الولايات المتحدة عن إستراتيجية الصين في النظر إلى القارّة الأفريقية ، على الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بينهما، وعلى الرغم من أنّ أمريكا كانت تعدّ الشريك التجاري الأوّل للقارة ، إلا انها بدأت تفقد مركزها بسرعة كبيرة لصالح الصين ، وهو ما ستم توضيحه في السياسة الصينية التنافسية .

ثانيا : السياسة الصينية

تعد السياسة الصينية الرامية الى تعزيز وجودها في منطقة القرن الافريقي ، جزء من حضورها المتنامي في القارة الافريقية بشكل عام ، الذي يعكس أولوياتها من الناحية السياسية ونشاطها الاقتصادي المتنامي هناك ، لاسيما وان افريقيا تزخر بالثروات التي تحتاجها الصين لاستكمال نموها كدولة متقدمة وصاعدة على حد سواء ، وهذا الامر يرتبط بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين ، من خلال تأمين المواد الأولية الاستراتيجية.

ومع التراجع الذي تشهده الهيمنة الامريكية على المنطقة علامات ، الذي تزامن مع مواجهة أوروبا تحديات داخلية كبيرة ، تتسللت الصين بهدوء لتكتسب نفوذاً أكبر في أنحاء افريقيا بشكل عام والقرن الأفريقي بشكل خاص، ويتضمن الحضور الصيني في هذه المنطقة على سبيل المثال لا الحصر مجالات عدة، مثل التجارة وتطوير البنية التحتية والموانئ والشحن والتعاون المالي والسياحة والتصنيع ، بل تعدت الطموحات الصينية في القرن الأفريقي لتشمل تعاوناً في مجال الدبلوماسية والدفاع ، عبر تسويقها نموذجاً تنموياً يقوم على دمج السلطوية مع النمو الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع كثير من أنظمة الحكم في المنطقة ، على عكس التركيز الغربي التقليدي بالضغط على تلك الدول لتحقيق المعايير الليبرالية والديموقراطية (سلمان، ٢٠٢٠). وفي هذا الصدد يمكن تحديد أبرز محددات أهمية الوجود الصيني في منطقة القرن الأفريقي على النحو التالي: (Olayiwola Abegunrin، ٢٠٢٠)

١- الأهمية الاستراتيجية لخطوط التجارة : إذ يقع القرن الأفريقي على طول طريق تجاري بحري مهم يربط بين أوروبا وآسيا عن طريق قناة السويس ، وعليه يؤثر جغرافيا على مصالح الصين. إذ يمكن الموقع الجغرافي المهم للصومال من الوصول إلى مضيق باب المندب الذي يكتسب أهمية تجارية بالغة نظراً لمرور نحو ١٢% ، من حجم التجارة العالمية من خلاله. كما يتدفق

عبره أكثر من ٤.٨ مليون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية يوميا، فضلا يعد من الطرق المهمة للوصول من خلاله إلى الأسواق الناشئة مع انخفاض تكاليف العمالة.

٢- الهشاشة الاستراتيجية لدول المنطقة : لاسيما بعد أن شهدت المنطقة صراعات كبرى بما في ذلك انهيار الحكومة المركزية في الصومال ، وأزمة القرصنة قبالة سواحل خليج عدن، وكذلك الصراع المسلح في دارفور والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأزمات سياسية مع بؤر توتر عرقي في إثيوبيا؛ علاوة على سنوات طويلة من التمرد المسلح في شمال أوغندا، وقضايا الإرهاب، والعنف السياسي في المنطقة ، مما شكل معضلة حقيقية أمام صانع القرار السياسي الصيني نتيجة الصدام بين مبدأ "عدم التدخل" في السياسة الصينية ومتطلبات حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

٣- التسابق الأمني على البحر الأحمر: التي يجسدها التنافس العسكري على جيبوتي، التي توجد فيها العديد من القواعد العسكرية الأجنبية، ولعل تجاور القاعدتين الأمريكية والصينية في جيبوتي يمثل صورة مصغرة للمنافسة بين القوتين العظميين ، بوصفهما ثنائية قطبية جديدة .

٤- ارتباط القرن الأفريقي بمنطقة الخليج العربي: اذ اتضح ذلك بشكل كبير خلال ازمة الخليج في العم ٢٠١٧ ، عندما سحبت قطر ما يقرب من ٢٠٠ جندي متمركزين في منطقة دميرة المتنازع عليها بين اريتريا وجيبوتي ، الامر الذي دفع الصين الى تقديم عرض بإرسال قوات بديلة إلى المنطقة الحدودية المتنازع عليها ، ومن اجل تحقيق هدف تثبيت الوجود الصيني في المنطقة ، تبنت الصين عددا من الاليات والادوات لتجسد استراتيجيتها التوسعية فيها ، واهم هذه الاليات :

١- **دبلوماسية القوة الناعمة** : قامت الصين وبالاعتماد على عددا من المبادرات التي تحمل الطابع الاقتصادي على طرح استراتيجياتها التوسعية في المنطقة تحمل وصف الدبلوماسية الناعمة ، واهم هذه المبادرات اولا : "منتدى التعاون الاقتصادي المشترك" ، اذ حرصت الصين على زيادة مستويات تعاونها الاقتصادي ، ومعملات التبادل التجاري مع دول شرق افريقيا ، بمشاريع تنموية ومساعدات غذائية ، تجسدت بأنشاء منتدى التعاون الصيني – الافريقي ، نتج عنه لقاءات ومؤتمرات هامشية ، إذ تم توقيع ٢١ اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا ، بلغت قينتها ١ مليار دولار (الدين، ٢٠١٨) . وخلال الجلسة الافتتاحية في قمة بكين عام ٢٠١٨ ، لمنتدى التعاون الصيني- الأفريقي، فقد اكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بأن سياسة بكين تجاه القارة بما في ذلك دول منطقة القرن الأفريقي تقوم على احترام دول افريقيا بشكل عام والقرن الأفريقي بشكل خاص، وذلك عبر عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لدول

المنطقة ، وكذلك عدم فرض ارادتها على الاخرين ، وان الصين لا تربط مساعداتها للقارة الأفريقية بأي مشروطية سياسية، ولا تسعى لتحقيق مصلحة سياسية لنفسها عبر بوابة الاستثمار والتمويل في افريقيا ، فقد كان التعاون الاقتصادي وخلق مساحة من الحوار المشترك بين الجانبين هو البوابة الرئيسة ، التي تمكنت الصين من خلق نفوذ لها في المنطقة، لاسيما مع غضها الطرف عن أي سلوك سياسي أم حقوقي تنتهجه الدولة الأفريقية (بالعكس من الموقف الأمريكي)، إذ اعتمدت الصين في استراتيجيتها تجاه المنطقة على الانفاق السخي وتقديم قروض منخفضة الفائدة وإعفاء بعض الدول من الديون وضخ الاستثمارات في أكثر القطاعات الأفريقية تدهوراً ، لاسيما قطاع البنية التحتية التي يحتاج تطويرها إلى استثمارات ضخمة ترفض القوى الإقليمية والدولية انفاقها بنفس القدر ، او الدخول في هذا القطاع بالنطاق الاستثماري نفسه الذي تضمن؛ الطرق والجسور ومحطات المياه والاتصالات وشبكات الري ، وذلك مقابل تأمين مصادر الطاقة الأفريقية وتأمين مشترياتها في مجال الموارد الطبيعية، وإنشاء طرق تجارية تمكنها من غزو الأسواق الأفريقية ومنافسة المنتجات الأوروبية والأمريكية (سعد، ٢٠١٩، صفحة ٢٧). لذلك أصبحت المنطقة هدفًا مهمًّا للاستثمار الصيني ، إذ في عام ٢٠١٣، قدَّرت الوكالة الدولية للطاقة أن أكثر من ربع النفط الذي تنتجه الشركات الصينية في الخارج يأتي من إفريقيا ، وفي هذا الصدد تؤدي القروض المعروفة باسم "مبادلة الموارد مقابل البنى التحتية" دورا كبير جدًا؛ إذ تضمن العقود التزام الحكومة المقترضة بتوريد المواد الأولية على مدى عدد من السنوات من أجل سداد القرض، طالما أن المقترض لا يتراجع عن القرض، وهذا يضمن إمدادات آمنة على المدى الطويل (Jenkins R. , 2018). فضلا عن ذلك اصبحت القارة الافريقية وبضمنها منطقة القرن الافريقي ، منطقة مهمة لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي الصيني؛ حيث تتجه الصين إلى إفريقيا لشراء أراض زراعية شاسعة بهدف استثمارها لإطعام سكانها الذين سيتجاوزون ١.٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥ (Jeune Afrique, 2021).

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ ، عندما بلغت قيمة التجارة الصينية – الافريقية ١٠ مليارات دولار. تجاوزت التجارة بينهما في عام ٢٠٢٠، إلى ١٨٧ مليار دولار، إذ بلغت قيمة الواردات ٧٢.٧ مليار دولار والصادرات ١١٤.٢ مليار دولار أميركي ، وبحسب وزارة التجارة الصينية، فإن الصين حافظت على مكانتها كأكبر شريك تجاري مع إفريقيا لـ١٢ عامًا متتالية (شينخوا بالعربي، بلا تاريخ).

وخلال إدارة هو جينتاو (٢٠٠٣-٢٠١٢)، ونتيجة لتبنِّي الصين مبدأ شمولي في السياسة الخارجية ، التي عبر عنها هو جينتاو بعبارة "من جميع النواحي – في جميع الاتجاهات" (–all

round/all-directional) – الذي لايميز نظريًّا بين المناطق الجغرافية أو البلدان، إذ إن السياسة الخارجية الصينية لا ترتبط بالعلاقة مع منطقة أو دولة بعينها، بل تعتمد على دبلوماسية متوازنة تسعى إلى تطوير العلاقات مع جميع القوى المهمة في العالم – وضعت الصين خريطة استراتيجية محددة لجميع المناطق والبلدان في العالم قوامها ؛ القوى الكبرى هي المفتاح ، ومحيط الصين يشكِّل الأولوية، والبلدان النامية هي الأساس، والمنابر متعددة الأطراف هي المنصة ، وعليه في المدة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٦، تم افتتاح أكثر من ٣٢٠ سفارة في إفريقيا ، كما طورت العلاقات العسكرية ؛ إذ إن الصين الآن هي أكبر بائع للأسلحة لإفريقيا ، اما اقتصاديا فقد كانت الصين في عام ٢٠١٨، الشريك التجاري الأول لإفريقيا بينما احتلت الهند المرتبة الثانية والولايات المتحدة المرتبة الثالثة (sun, 2014) .

كما نجحت الصين في تصدير نموذج الدولة التنموية القائم على الفصل بين الاصلاح الاقتصادي ونظيره السياسي في المنطقة، الذي يمثله النموذج الاثيوبي الحالي، فبالرغم من علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها استطاعت أن توظف الطموح الصيني وفقا لمتطلباتها الاقتصادية المتمثلة في تطوير البنية التحتية الاثيوبية والإسهام في تمويل سد النهضة، الذي يعد بدوره بمثابة مشروع قومي إثيوبي، وبالفعل حققت اديس ابابا نموا اقتصاديا اقتربت معدلات نموه من ١٠% سنويا لأكثر من عقد، بعدما كان نموه في التسعينات من القرن الماضي يصل إلى ٣% ، وبحلول عام ٢٠١٦ ، اصبح النموذج التنموي الصيني ثاني اكبر نموذج شعبي في القارة بعد النموذج الأمريكي والأكثر شعبية في منطقة القرن الأفريقي (سعد، ٢٠١٩).

فضلا عن ما سبق ، تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية ، احد اهم السياسات الصينية لتكثيف وجودها في المنطقة ومزاحمة الوجود الامريكي ، لاسيما وأن استراتيجية الصين ترتكز على خطين متوازيين لبسط نفوذها وهما "سلسلة اللؤلؤ" لإنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمرّ بها السفن التجارية للصين، إلى جانب مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" ، لإنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا (sun, 2014) .

لذا عملت الصين ومنذ ان جعلت افريقيا من اهتمامها على ادخالها ضمن المبادرة قبل طرحه على ارض الواقع عام ٢٠١٣ ، إذ أنشئت خمس مناطق اقتصادية خاصة ، اثنتان منها في نيجيريا ومنطقة واحدة في كل من إثيوبيا وزامبيا وموريشيوس (Jenkins, n.d.). وتشير دراسة أجرتها "وكالة ماكنزي الأميركية" إلى أكثر من ألف شركة صينية تعمل حاليًّا في منطقة

القرن الافريقي، اذ خلال المدة ما بين عامي(٢٠١٠- ٢٠٠٠)، تم العمل بسبعة مشاريع تنموية في الصومال وفي عام ٢٠٠٧ ، وقعت شركة بترول مملوكة للدولة الصينية عقداً للتنقيب عن النفط في إقليم مدق الصومالي (Jeune Afrique, 2021)، أما إثيوبيا فتزودها الصين بكميات كبيرة من المساعدات الخارجية المُرتبطة في الأغلب بمشاريع البنية التحتية ، وفي ٢٠٠٩ ، منحت الصين اثيوبيا قُروض مُيسرة كبيرة ، وفي عام ٢٠٠٤ ، بدأت شركة سينو هيدرو الصينية العمل على مشروع تُقدر كُلفته بـ ٣٦٥ مليون دولار ، لتوليد الطاقة الكهرومائية من أحد السدود وبحلول عام ٢٠٠٩ ، كما بلغت الاستثمارات الصينية المُباشرة في إثيوبيا ٩٠٠ مليون دولار ، وفي المقابل وقعت شركة نفط مملوكة للحكومة الصينية اتفاقا مع الحكومة الصومالية للتنقيب عن النفط في اقليم "مدق" ، الذي يتمتع بحكم ذاتي ، اما اريتريا فقد اقترضت ثلاثة ملايين دولار لشراء الالات الزراعية الصينية ، كما الغت الصين ديونا لارتيريا عن طريق دعمها بمنحة تحمل قيمة الديون نفسها ، ومولت الصين عددا من المشروعات التنموية (فريد، ٢٠١٨).

وعليه ، تقوم الاستراتيجية التوسعية الصينية في منطقة القرن الافريقي على تقديم المساعدات لدول المنطقة ، بهدف تسريع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، لاحياء طريق الحرير التقليدي ، وذلك بطرح مبادرة الحزام والطريق ، من اجل تعزيز علاقاتها البينية مع تلك الدول ، لضمان المنفعة المشتركة ، ومن ثم توظيف تلك العلاقات الايجابية لتعزيز مكانة الصين العالمية ، وفي هذا الصدد يعد الخط المائي الجنوبي لمشروع الحزام والطريق هو الاهم بالنسبة للقرن الافريقي ، فهو ينطلق من مدينة هونغ كونغ الى باب المندب ، منطلقا عبر قناة السويس الى البحر المتوسط ، ومنه تزايدت اهمية موانئ البحر الاحمر للصين (الطويل، ٢٠١٨).

واستكمالا لنهج اعتماد آلياتها الناعمة في منطقة القرن الافريقي ، وبعد قيام الولايات المتحدة بتعيين مبعوثها الخاص، جيفري فيلتمان إلى القرن الأفريقي، اتخذت الصين أيضاً إجراءً مماثلاً، حيث أعلنت في كانون الثاني من العام ٢٠٢٢ ، تعيين شيويه بينج مبعوثاً خاصاً لها إلى المنطقة لأول مرة ، اذ تهدف الصين إلى إقامة علاقة عمل مع الأطراف المعنية والحفاظ على الاتصال والتنسيق الوثيقين بشأن دفع تنفيذ آفاق السلام والتنمية في القرن الأفريقي ، هذا التحرك الصيني الأول من نوعه في أفريقيا ، عبر عن رغبة الصين في احتواء النفوذ الأمريكي في كل مناطق العالم بما في ذلك منطقة القرن الأفريقي ، كذلك عملت الصين ومن خلال تبنيها نهج التعاون الجماعي في انعقاد المؤتمر الأول بين الصين والقرن الأفريقي للسلام والحكم الرشيد والتنمية في أديس أبابا خلال المدة من ٢٠ إلى ٢١ حزيران من العام ٢٠٢٢ ، اذ اتفقت الدول

المشاركة فيه على الحل السلمي للمشاكل الإقليمية، والتصدي المشترك للكوارث الطبيعية، ودعم نهج منسق لمكافحة الأمن السيبراني، والإرهاب، والأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى (الرحمن، ٢٠٢٢).

٢- **استراتيجية القوة الصلبة :** لم تقتصر استراتيجيات الصين للتوسع في القرن الافريقي على استخدام الوسائل الاقتصادية فحسب ، بل تعدت بذلك الى استخدام الادوات العسكرية ايضا ، لاسيما وان منطقة القرن الإفريقي تُشكِّل جزءًا محوريًّا في نجاح مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية ، اذ تعمل الصين على تأمين طريق الحرير وسفنها التجارية من القرصنة ، لذا مع بداية عام ٢٠١٦ ، أرسلت الصين قوات عسكرية إلى جيبوتي للمساعدة في إنشاء قاعدتها البحرية الأولى خارج الصين ، اذ افتتاحها عام ٢٠١٧ ، وذلك لتأمين الملاحة البحرية وتموين وإسناد القطع البحرية الصينية قبالة السواحل اليمنية والصومالية، فالتجارة الصينية التي تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار يومياً إلى أوروبا تمر في معظمها عن طريق باب المندب ، كما أن استكمال المبادرة الصينية يرتبط بوجود جيبوتي في سلسلة اللؤلؤ ، إذ يمكنها هذا التواجد العسكري من حماية تجارتها غير أن هناك دافع هام لهذا الوجود الصيني ، إذ توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية "كامب ليمونير" ، التي تبعد ١٣ كلم عن القاعدة الصينية (جمال، ٢٠١٧)، وعليه فإن الوجود الصيني قد يأتي كرد يظْهِر قدرتها على حماية مصالحها في أيّ مكان من العالم، وعدم ترك المجال مفتوحا للولايات المتحدة، للسيطرة على طرق الملاحة الدولية الحيوية .

فضلا عن ذلك ، تعد افريقيا سوقا رائجة للاسلحة الصينية ، اذ ان ٢٥% من الاسلحة التقليدية الموجودة في القارة الافريقية صينية الصنع ، فقد بلغت قيمة مبيعات الاسلحة الصينية في القارة الافريقية عام ٢٠٠٣ ، الى نحو ٥٠٠ مليون دولار ، اي ما نسبته ٤.١٥ % من قيمة مبيعاتها العالمية من الاسلحة ، واتجه معظمها بشكل رئيس الى اثيوبيا ، ارتيريا ، تنزانيا ، السودان ، غينيا (علي، ٢٠١٨)، ويُشير تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن هناك ارتفاعاً في مبيعات الأسلحة الصينية في الدول الإفريقية بنسبة ٥٥% منذ عام ٢٠١٣ ، وحتى عام ٢٠١٨ (الزين، ٢٠١٨).

مما تقدم نستنتج ، ان مجموعة الدول النامية ، ومن ضمنها دول منطقة القرن الافريقي ، شكلت اساسا أو تكتيكا يساعد على تنفيذ الاستراتيجية الكبرى للصين ، بمعنى آخر عدت وسيلة أو أداة لعلاقة الصين بأجزاء العالم الأكثر أهمية ، بالرغم من وصف التوجه الصيني تجاه منطقة القرن الأفريقي توجه سلمي بالأساس، لكن ذلك لا يمنع من أن يكون هناك أهداف استراتيجية للصين في تلك المنطقة وتتلخص ؛ بكسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي لدى الأمم

المتحدة ، وسعيها لخلق نظام دولي مُتعدد الأقطاب، وانهاء الهيمنة الأمريكية على المُخرجات الإستراتيجية للنظام الدولي ، ضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية الوفيرة في القارة الإفريقية ، والاهم من ذلك السيطرة على أهم الممرات البحرية الحيوية ، إذ تسعى الصين بتواجدها في منطقة القرن الأفريقي، لاسيما على سواحل البحر الأحمر، ومداخل المضائق، إلى إحداث توازنات جيوسياسية مع الولايات المتحدة، تأتي في كرد فعل على الوجود الأميركي في بحر الصين ، الذي تعده الصين تجاوزا على سيادتها ، الامر الذي سيشكّل قلقاً اقتصادياً وأمنياً لدى الولايات المتحدة ، لا سيما وأنها تحصل بالتوازي مع جهودٍ صينيةٍ لتطوير قدرات بحرية عسكرية مُتقدّمة، ظهرت بعض جوانبها في المُناورات العسكرية البحرية المُشتركة بين روسيا والصين مؤخّراً ، ما يُعطي الوجود الصيني في أفريقيا، بُعدان بذات الخطورة على النفوذ الأميركي، الأول اقتصادي سياسي، والثاني أمني عسكري.

انطلاقًا مما سبق؛ يتضح أن الصين انطلقت في وضعها وتطبيقها لسياساتها تجاه منطقة القرن الافريقي من أهداف استراتيجية محددة تقوم في الأساس على رَفْع مركز الصين إلى مركز القوة الكبرى في سعي نحو كسر الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، وخَلْق نظام عالميّ متعدّد الأقطاب تلعب فيه الصين دورًا محوريًّا يتناسب مع تصوراتها عن حجمها وإمكاناتها .

ثالثا: السياسة الروسيّة

تختلف السياسة الروسية في منطقة القرن الافريقي عن نظيرتها الصينية أو الأمريكية ، فهي من حيث المبدأ ، لا تحتاج إلى نفط المنطقة كما هو الوضع مع الصين أو الولايات المتحدة الامريكية ، لكونها من كبرى الدول المنتجة لهذه السلعة ، كما ان أراضيها غنية بالكثير من الموارد الطبيعية والأولية على عكس الصين ، فضلا عن أنّ البعد الأمني في سياستها تجاه القارّة الافريقية أقل من ذلك الموجود لدى الولايات المتّحدة.

وبالرغم من ذلك ، تعود جذور اهتمام روسيا بدول القارة الافريقية في العقود الماضية مع احتدام الثنائية القطبية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، الامر الذي فرض حالة الاستقطاب تلك على الدول الافريقية التي قسمتها تحالفاتها الدولية ، ما عزز كثيرا الادوار السوفيتية خلال تلك المدة ، لكن مع بداية افول الاتحاد السوفيتي ، منذ مطلع الثمانينيات ، اخذت علاقة روسيا بالدول الافريقية تتراجع ، في ظل عجزها عن تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي ، الذي تزامن مع تصاعد مؤشرات الازمة الاقتصادية في العديد من دول القارة ، بفعل ارتفاع الدين الخارجي ومعدلات التضخم وتفشي الفقر ، الامر الذي فاقم من تراجع العلاقة بين الجانبين (Pichon، ٢٠١٩).

ومع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطة في عام ٢٠٠٠ ، ورغبته في اعادة المكانة الروسية الى سابق عهدها ، وانهاء الاحادية القطبية ، بدأت التحركات الروسية في المنطقة تمثل تحديا لإعادة صياغة النفوذ الجيوسياسي في منطقة البحر الأحمر؛ إذ ترتبط تحركاتها في المنطقة بسعيها الحثيث إلى خلق نظام دولي متعدّد القُطبية، يهدف إلى مواجهة تأثير القوى الدوليَّة في مناطق الصراع على النفوذ، ومنها أفريقيا، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما يدفع الروس إلى محاولة احتضان عددٍ من دول المنطقة مثل السودان وإريتريا، بوصفها مدخلاً مهماً إلى أفريقيا، وللتواجد بشكل مكثف في القرن الأفريقي، مستغلة في ذلك التراجع الأمريكي في المنطقة عقب فوز ترامب لتوسيع هامش المناورة من منطقة الشرق الأوسط إلى أفريقيا (Cafiero، ٢٠١٧) ، إذ إن الوجود الروسي في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر، وفي جيبوتي على وجه الخصوص، لا يعزّز نفوذها بوصفها قوة دولية مؤثرة لمواجهة منافسيها كالولايات المتحدة فحسب، بل سيكون ذلك مدعاة لمدّ نفوذها إلى منطقة الخليج العربي، بالنظر إلى موقع جيبوتي والقرن الإفريقي، بالنسبة لمنظومة الأمن القومي لدول الخليج، التي أخذت هي الأخرى في البحث عن مسارات مستقلة إلى حدّ ما، بدل الاعتماد فقط على المظلة الأمنية الأمريكية، ولاسيّما مع تراجع القوة الأمريكية، وتراجع أهمية الشرق الأوسط لديها، وما يروّج من تحليلات من احتمالات انسحاب أمريكي متوقع من الشرق الأوسط إلى مناطق أكثر أهمية من الناحية الجيوستراتيجية بالنسبة للمصالح والأمن القومي الأمريكي، فضلًا عن الخلافات بين دول الخليج والإدارة الأمريكية إزاء موضوع احتواء إيران ، وهو ما يؤكد بأن ربما ستغيّر روسيا وجهات نظرها حول القرن الإفريقي من ناحية تحقيق هدفها كقوة عظمى في الإقليم في المستقبل القريب ، هذا الامر دفع روسيا إلى تقوية علاقاتها مع بعض دول المنطقة ؛ عبر توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والنووية ومنها ؛ أثيوبيا وإريتريا ، فضلا عن دول افريقية اخرى (صالح، ٢٠١٨) .

وعلى الرغم من تراجع الدور الروسي على الساحة الافريقية لسنوات عديدة ، تراكمت العديد من الاسباب الداخلية والخارجية التي دفعت روسيا الاتحادية للاهتمام التدريجي بالقارة ، لاسيما مع احتدام مواجهتها مع الغرب عقب الحرب مع جورجيا عام ٢٠٠٨ ، وهو العام نفسه الذي شهد تفجر الازمة الاقتصادية العالمية ، مما دفع الدول الكبرى ، ومن ضمنها روسيا الاحادية للبحث عن فرص اقتصادية مهمة في مناطق جديدة حول العالم ، التي تقع في مقدمتها دول القارة الافريقية ،ومنها دول منطقة القرن الافريقي ، إذ اجتمعت هذه العوامل لتجعل من شعار العودة الى القارة الافريقية احد اهم محاور الاستراتيجية الروسية في السنوات الاخيرة (Gerrit

(Olivier, 2015 ، لذا شهدت السنوات الاخيرة عودة قوية للاهتمام الروسي بالقارة بمنطقة القرن الأفريقي ؛ التي تأتي في سياق التنافس الروسي مع الولايات المتحدة منافسها التقليدي، فضلا عن النفوذ الصيني والغربي القوى هناك ، وفي ضوء ما تقدّم يمكن تلخيص المحدّدات التي تحكم التحركات الروسية في القرن الإفريقي –حاليًّا وفي المستقبل المنظور– في النقاط الآتية: (صالح، ٢٠١٨)

١– **التدخل العسكري** : في ضوء تنامي نظرة حكومات بعض الدول الإفريقية لروسيا بوصفها حليفًا موثوق به لمواجهة سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، ولاسيّما فيما يتعلق بتدخلاتها في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، نجد أن طابع العلاقات الروسية الإفريقية يميل إلى أن تكون العلاقات العسكرية ، لاسيما استخدام عقود السلاح مدخلًا للعلاقات السياسية مع دول القرن الافريقي ، إذ خلال زيارة وزير الخارجية الروسي إلى إثيوبيا في آذار/مارس من العام ٢٠١٨ ، كُشف عن اتّفاق لبناء محطة نووية .

وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي يمرّ بها النظام الدولي والتطورات الإقليميّة في القرن الإفريقي والشرق الأوسط– يبدو أن نمط سياسة إنشاء قواعد عسكرية روسية بالخارج ولاسيّما في المناطق الحيوية من أهم دوافع التحركات الروسية لملء هذا الفراغ، ولاسيّما الصراع بينها وبين الغرب، وهذا يزيد من احتمال تحوّل إفريقيا إلى ميدان للصراع بين الطرفين؛ ومن المؤشرات على ذلك ما رَشح مؤخرًا من اتجاه روسيا إلى تأسيس قاعدة عسكرية لها في جمهورية أرض الصومال (صومالاند)– وهي جمهورية انفصالية وعاصمتها (هرغيسا)، وكانت قد أعلنت انفصالها عن جمهورية الصومال من طرف واحد في عام ١٩٩١، ولم يعترف بها المجتمع الدولي حتى اليوم. ورغم عدم تأكيد صحّة هذه التقارير الإعلامية، إلا أن التطورات في هذه المنطقة والتنافس بين القوى الكبرى لتأسيس القواعد العسكرية هناك، فضلًا عن التحركات الروسية ترجّح من احتمال حدوثها مستقبلًا. اذ إن قاعدة في الصومال تغلق بإحكام طريق الخروج من خليج عدن؛ لذلك، تدور حول هذه المنطقة مواجهة ؛ الإمارات تحاول، والصين نشرت قاعدتها في جيبوتي ، وروسيا تحاول إيجاد موطئ قدم لها في البحر الأحمر، ومن هنا ربّما يشكل حالة من الحرب الباردة الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية التي تعدّه إحدى المناطق الإستراتيجية التقليدية الخاضعة لها" .

٢– **التدخل الإنساني** : تستخدم روسيا مبادئ حفظ السلم والأمن الدوليين، وادّعاء الإسهام في تحمّل المسؤوليات في مواجهة التحديات والأزمات الدولية– التدخل الإنساني في مواجهة الأزمات

والكوارث جزءًا من الديبلوماسية، إذ إنّ الأزمات الإنسانية والكوارث تسوِّغ في بعض الأحيان سياسات النفوذ والمصالح لبعض الدول الكبرى، ومنها روسيا.

٣- **السعي للنفوذ الدولي** : إن وجود روسيا في منطقة القرن الإفريقي، حيث وجود الممرات الحيوية ، لاسيما مضيق باب المندب ذو الأهمية الحيوية للتجارة الدولية، يجعلها في حاجة إلى الحفاظ على المنظومة البديلة، كمجموعة "البريكس" بصفتها قوة اقتصادية صاعدة في الاقتصاد الدولي في وجه المنظومة التي يهيمن عليها الغرب، ومن ثَمّ ضمان استدامة صعودها بوصفها قوة عالمية على المدى البعيد، وكذلك تقوية حلفائها. فضلا عن ذلك ، فان روسيا ايضا تسعى كذلك إلى الحصول على الموارد الطبيعة لاستدامة صعودها كقوة دولية، والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها، وتأمين طريق انسياب صادراتها، فضلًا عن ضمان أمن الطاقة لها مستقبلًا، ولاسيّما في امتصاص آثار العقوبات التي تفرضها الدول الغربية عليها.

٤- **ديبلوماسية الفيتو** : استنادًا إلى السلوك التصويتي لروسيا في مجلس الأمن الدولي، وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في منطقة القرن الإفريقي، وكذلك التحولات الإقليمية والتنافس على القرن الإفريقي، يمكننا التنبؤ بتطور التأثير الروسي في قضايا هذه المنطقة مستقبلًا، لأن روسيا الاتحادية يُعرف عنها –بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن– كثرة استخدام حق النقض (الفيتو) لمصلحة حلفائها، وهي الميزة التي تجعلها ذات أهمية بالنسبة لبعض دول القرن الإفريقي، لاسيما تلك الخاضعة للعقوبات الدولية، أو التي تحتاج لبعض أشكال الدعم السياسي والديبلوماسي في مواجهة النفوذ الأمريكي، كحالتَي السودان وأريتريا، أو تلك التي تتخوف من تراجع النفوذ الأمريكي وتسعى إلى الحصول على دعم دولة كبرى أخرى، كدول الخليج العربي.

وعليه برزت ملامح الاهتمام الروسي في القارة، ولاسيما دول القرن الأفريقي، من خلال تعيين سفراء جدد بها، وعقد ما يشبه الشراكات والتحالفات مع دول أخرى، والتدخل لحلحلة أزمات سياسية في القارة الأفريقية (طه ٢٠١٦). وعليه بدأت التحركات الروسية في منطقة القرن الافريقي من خلال زيارة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إثيوبيا في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥؛ إذ وقع اتفاقا مع مفوضية الاتحاد الإفريقي للدفع بالعلاقات الدبلوماسية بين روسيا والاتحاد الإفريقي، كما عينت روسيا، سيرغي كزندسوف، سفيرا جديدا لها في جيبوتي، واعتمدت السفير ذاته سفيرا غير مقيم في الصومال للمرة الأولى بعد غياب دام نحو ثلاثة عقود ، إذ اكد السفير الروسي الجديد لدي جيبوتي والصومال، "سيرغي كزندسوف"، رغبة روسيا في العودة إلى منطقة القرن الأفريقي ، من خلال الخطاب الذي القاه عقب تسليم أوراق اعتماده للرئيس

الجيبوتي، "إسماعيل عمر جيله"، في ١٧ مارس/آذار عام ٢٠١٦، إذ اشار السفير الى هدفين تسعى بلاده الى تحقيقه في المنطقة وهما : (طه ٢٠١٦)

- تسعى روسيا لأن تكون شريك رئيس في منطقة القرن الأفريقي ، من خلال المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام في منطقة القرن الأفريقي ، لاسيما وان دول منطقة القرن الافريقي ، هي في موقع تتقاطع فيها مصالح كل الدول؛ نظرا لموقعها الاستراتيجي على الطرق الرئيسية للتجارة العالمية.
- توحيد جهود جميع الدول في إطار تحالف واسع مناهض للإرهاب على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة .

وفي ظل تضارب المصالح في منطقة القرن الأفريقي بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، الذي تزامن مع الاندفاع الروسي نحو أداء دور قوة عظمى في النظام الدولي، وتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في عددٍ من الملفات الدوليَّة والإقليمية، مثل الأزمة الأوكرانية، والأزمة السورية، التي تلقي بظلالها على ملفات أخرى تتَّجه بعض الدراسات إلى التوصية بعدم الارتكان الروسي إلى منطقة القرن الأفريقي كحليف ورهان رابح لها، في ظل الوجود الأمريكي في المنطقة، وارتباط دولها بعلاقات وشراكات إستراتيجية مع الولايات المتحدة برغم المزاعم بشأن تراجعها الراهن في المنطقة، بما يعظم من التكلفة السياسية والاقتصادية على عاتق الروس حال الاندفاع نحو المنطقة .

مما تقدم نستنتج ، تتبنى روسيا استراتيجية جديدة تعمل على اعادة تفعيل العلاقات الروسية – الافريقية ، لاسيما مع تصاعد التنافس الدولي حول دول القارة ، لاسيما منطقة القرن الافريقي، وتمتع روسيا بعدد من المزايا النسبية التي تجعل منها شريكا مفضلا لدول القارة الافرقية ، إذ تتميز العلاقات الروسية الافريقية بتعدد مجالاتها نتيجة الجمع بين الامور الاقتصادية ، والامنية ، والسياسية ، بعكس الشراكة الافريقية مع الصين التي تركز على الجانب الاقتصادي ، وهو الامر الذي تجسد في صورة ارتفاع مبيعات الاسلحة الروسية لحكومات الدول الافريقية ، كما اصبحت روسيا من اكثر الفاعلين انخراطا في الجانب الامني ، من خلال الحضور الكبير لشركات الامن الروسية في القارة الافريقية ، وترتيبا على هذا الوضع ، اصبحت روسيا فاعلا اساسيا ومنافسا قويا في مختلف معادلات الحضور الدولي في القارة الافريقية سياسيا وعسكريا و اقتصاديا .

الخاتمة :

تكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية جيواستراتيجية بالغ الأهمية بسبب موقعها الذي يربط بين ثلاث قارات، هي: أفريقيا آسيا أوروبا. كما إن اطلالتها على البحر الأحمر الذي يشكل مساحة واسعة من شواطئه على هذه المنطقة، قد سهل عملية اتصاله بجميع مناطق العالم، مما جعلها منها منطقة ذات عمقا إستراتيجياً لجميع القوى الكبرى، وهي بذلك تعد المدخل الوحيد الى افريقيا من جهة الشرق. فضلا عن ذلك أصبحت منطقة القرن الأفريقي تتداخل من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية مع منطقة الخليج العربي ، وكذلك البحر الأحمر ، لاسيما بعد فتح قناة السويس ، وأصبحت تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، بسبب وجود مضيق باب المندب الذي يعد من أهم المضائق البحرية على مستوى العالم ، وهذا يعني أن منطقة القرن الأفريقي تمثل نقطة ارتكاز بري وبحري ، كما المنطقة لا تقتصر على اعتبارات الموقع الجيواستراتيجي فحسب وإنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية ، وبسبب الصراعات الداخلية لدول المنطقة القرن الأفريقي وبين دولها ، مثل ذلك مدخلا سهل من عملية التدخل الخارجي، لذا شهدت منطقة القرن الأفريقي تنافساً دولياً كبيراً في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، التي أصابت البنية الهيكلية للنسق الدولي ، لاسيما وأن هنالك دولاً صاعدة اقتصاديا من شأنها أن تؤثر على الهيمنة الدولية ، لذا غدت هذه المنطقة بؤرة مهمة من بؤر التنافس والتصارع والتصادم الدوليين، حيث شغلت موقعا هاما في السياسات الدولية للقوى الدولية الكبرى. كما أن الأدوات والأساليب في التنافس الدولي تجاه منطقة القرن الأفريقي، اختلفت من دولة الى اخرى حسب تأثير كل دولة متنافسة على دول منطقة القرن الأفريقي من الناحية الاقتصادية والعسكرية وغيرها، وكذلك التأثير من حيث مصلحة الدولة المتنافسة في هذه المنطقة التي تزخر بالمقدرات والموارد الطبيعية بشكل عام والنفط بشكل أساس، وكذلك الجوانب الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمارات والتبادلات التجارية وغيرها، لاسيما وان القرن القادم هو قرن افريقي.

ومما تقدم توصلنا إلى النتائج الأتية:

١. تواجه منطقة القرن الأفريقي تنافساً اقليمياً ودولياً غير مسبوق، مما يستدعي تقديم تسهيلات عسكرية لإحداث عملية التوازن، لاسيما وإن المنطقة أصبحت بؤرة للمصالح الدولية. الحسابات، منها: الأحمر وقناة السويس.
٢. عملت الدول المتنافسة إلى بناء قواعد عسكرية في منطقة القرن الأفريقى ، لاسيما في جيبوتي واريتريا والصومال وغيرها من دول المنطقة، لاسيما جيبوتي التي تتمتع بحالة من الاستقرار النسبي الذي يسمح ببقاء هذه القواعد العسكرية دون حدوث مشكلات .

٣. عملت الدول الاقليمية والدولية المتواجدة في منطقة القرن الأفريقي إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة من ناحية، وخلافاتها البينية من ناحية ثانية من أجل الحصول على أعلى الامتيازات .

٤. ان التنافس بين الدول الكبرى و الدول الصاعدة في المنطقة ، يمنح الفرصة لدول القرن الافريقي في توظيفه اقتصاديا وسياسيا على نحو يمكن من خلاله تأمين احتياجات دول المنطقة الاقتصادية ، لاسيما فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية ، وسياسيا في انهاء الخلافات البينية .

المصادر :

المصادر العربية

١. ابو بكر الدسوقي. (٢٠١٨). " الامن في القرن الافريقي .. التحدي والاستجابة ". مجلة السياسة الدولية(٢١٢)، ٩٠.

٢. ادريس جميل. (٣ كانون الثاني، ٢٠٢١). موقع عربي ٢١. تم الاسترداد من " منطقة القرن الأفريقي.. وصراع الإرادات للقوى الدولية والإقليمية ":
https://arabi٢١/story/١٣٢٦٠٣٠.com/

٣. ادريس جميل. (٣ كانون الثاني، ٢٠٢١). موقع عربي ٢١ . تم الاسترداد من " منطقة القرن الأفريقي.. وصراع الإرادات للقوى الدولية والإقليمية " :
https://arabi٢١/story/١٣٢٦٠٣٠.com/

٤. اماني الطويل. (٢٠١٨). " القرن الافريقي التوجه نحو المصالحة وتحولات متوقعة ". مجلة السياسة الدولية(٢١٤)، ١٨٩.

٥. انس القصاص. (٢٠١٥). "امن القرن الافريقي في الاستراتيجية العسكرية الامريكية ٢٠١٥ ". مجلة رؤية تركية، ٤، ٦٦.

٦. ايمن شبانة. (٢٠١٧). " محاور التنافس الدولي في افريقيا" . السياسة الدولية(٢١٠)، ١٤٦.

٧. بسمة سعد. (٢٠١٩). اثر التنافس الامريكي – الصيني في منطقة القرن الافريقي " . الملف المصري(٦٠)، ٢٦.

٨. حمدي عبد الرحمن. (٢٠٢٢). مركز المستقبل للابحاث والدراسات. تم الاسترداد من "استراتيجيات التمدد:أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الأفريقي": https://futureuae.com

٩. سالي محمد فريد. (٢٠١٨). " الصراع الاقتصادي على القرن الافريقي : جيبوتي نموذجا ". مجلة السياسة الدولية(٢١٢)، ١٢١.

١٠. سليم كاطع علي. (٢٠١٨). " التنافس الامريكي – الصيني تجاه قارة افريقيا بعد الحرب الباردة : السودان نموذجا " . الاردن: دار امجد للطباعة والنشر.

١١. سمير بدوي. (٢٠١٨). " تأثيرات الصراعات الحدودية في القرن الافريقي : اريتريا انموذجا". مجلة السياسة الدولية(٢١٢)، ١٠٢.

١٢. شيماء محي الدين. (٢٠١٨). " دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الافريقي " . مجلة السياسة الدولية(٢١٤)، ١٨-١٩.

١٣. شينخوا بالعربي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٠٢١، من ١٨٧مليار دولار أميركي قيمة التجارة بين الصين وإفريقيا في عام ٢٠٢٠:
.html٩٨٣٨٥٩٢-٣١٦٥٩/c٠٤١٣/٢٠٢١/٣http://arabic.people.com.cn/n
١٤. عامر سلمان. (٢٠٢٠). " النفوذ الصيني في المنطقة العربية : الرؤية والاستراتيجيات ". امراق سياسية، ١.
١٥. عباس الزين. (تشرين الثاني، ٢٠١٨). موقع الميادين. تم الاسترداد من " الصين تدخل من القرن الأفريقي: هل تصل «المناطق المُحرَّمة»؟" : https://www.almayadeen.net/butterfly-effect/٩١٦٩٦١
١٦. عباس محمد صالح. (٢٠١٨). " مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجًا " . مجلة رؤية تركية، ٧(٢)، ٢٨.
١٧. محمد طه. (٤ نيسان، ٢٠١٦). موقع الاناضول . تم الاسترداد من " روسيا تبحث عن "نفوذها الضائع" في القرن الأفريقي " : https://www.aa.com.tr/ar
١٨. محمود جمال. (٢٠١٧). " القرن الافريقي والملعب المفتوح ". تقديرات استراتيجية، ٣ - ٤.
١٩. مركز الجزيرة للدراسات. (٢٣ شباط، ٢٠١٨). تم الاسترداد من القرن الأفريقي.. أهمية متعاظمة وصراعات مستمرة:
٢٣/٢/٢٠١٨https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/
٢٠. مركز مقديشيو للبحوث . (٢٠١٧). تم الاسترداد من " القرن الافريقي : دراسات في النظام السياسي" : www.mogadishucenter.com
٢١. مركز مقديشيو للبحوث. (٢٠١٥). تم الاسترداد من تحديد واهمية منطقة القرن الافريقي: http://www.mogadishucenter.com
٢٢. ناجي شهود. (٢٠١٨). " عسكرة التنافس الدولي والاقليمي في القرن الافريقي ". مجلة السياسة الدولية(٢١٢)، ٩٤.
٢٣. نور الحفيان ، احمد مصيلحي. (٢٠٢٠). " القرن الافريقي في ظل التنافس الدولي والاقليمي " . القاهرة: المعهد المصر للدراسات.

المصادر الاجنبية :

1. china power. (2016, 19 déc). Retrieved from Does China Dominate Global Investment? : https://bit.ly/3rxyXhX
2. Jeune Afrique. (2021). Retrieved from Les relations Chine-Afrique en 2021 : des perspectives prometteuses: https://bit.ly/3eUW7K6
3. Charity Manyeruke Olayiwola Abegunrin .(2020) .China's Power in Africa: A New Global Order .London: Palgrave McMillan.
4. Debele, B. (n.d.). Horn of Africa. Retrieved from National Centre of Competence in Research, Addis Ababa, Ethiopia : http://www.nccr-northsouth.unibe.ch/Pages/Horn-of-Africa.aspx
5. Gerrit Olivier, a. D. (2015). Russia is Back in Africa, Strategic Review for Sothern Africa. 37(2), 148-149.

6. Jenkins. (n.d.). academi. Retrieved from How China is Reshaping the Global Economy: https://academic.oup.com/book/25592/chapterabstract/192946731.
7. Jenkins, R. (2018). How China is Reshaping the Global Economy: Development Impacts in Africa and Latin A merica. Oxford: Oxford University.
8. Lahtinen, A. (n.d.). Palgrave Macmillan. Retrieved 2018, from China's diplomacy and economic activities in Africa: https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-69353-8
9. Martin Russell and Eric Pichon .(2019) .Russia in Africa: A New Arena for Geopolitical Competition .European Parliamentary Research Service (EPRS.(
10. Negatu, G. (2022, January 11). Atlantic council. Retrieved from " The US risks losing its influence in the Horn of Africa. Here's how to get it back": https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-us-risks-losing-its-influence.
11. sun, Y. (2014). Brookings. Retrieved from Africa in China's Foreign Policy: : https://brook.gs/3eSV8tH
12. Theodore Karasik and Giorgio Cafiero .(2017) Atlantic Council تم الاسترداد من .Why Does Vladimir Putin Care About Sudan?: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist